



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



كلية القانون
College of Law
جامعة قطر QATAR UNIVERSITY

اجتماع خبراء إقليمي تطوير مواد تدريبية حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقطاع الخاص في البلدان العربية

الدوحة، دولة قطر

27 آذار/مارس 2012

البرنامج

قائمة المحتويات

لمحة مختصرة

ا. الاطار العام

II المنهجية

III. جدول الأعمال

.....3.....
.....3.....
.....5.....
.....5.....

لمحة مختصرة

تجتمع في الدوحة بتاريخ 27 آذار/مارس 2012 مجموعة مختارة من اساتذة قانون وخبراء بارزين في مجال انفاذ القانون ونزاهة الأعمال من المنطقة العربية وخارجها لمناقشة حاجات تدريب أشخاص يرغبون بتطوير خبرتهم في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص بما في ذلك تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في المنطقة العربية من منظور التجارة الدولية والإستثمار. ينظّم الإجتماع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الشراكة القائمة مع دولة قطر ومبادرة سيمنز للنزاهة وبالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة قطر. ويتوقّع أن يقوم المشاركون، من ضمن جملة أمور، بتحديد الإطار المفهومي للمواد التدريبية التي ينوي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطويرها ونشرها بالتعاون مع عدة شركاء وطنيين وإقليميين ودوليين.

1. الإطار العام

1. رفعت التحوّلات التي تشهدها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة مكافحة الفساد إلى أعلى المراتب في قائمة الأولويات الإصلاحية في معظم البلدان العربية في وقت تبرز فيه مخاوف جادة من تشابك العلاقة بين كبار المسؤولين الحكوميين وبين المصالح التجارية. مصر وتونس هما مثال على ذلك. لقد ازدادت مخاطر الفساد في العلاقة البيروقراطية بين القطاعين الخاص والعام نتيجة وجود ثغرات خطيرة في نظام النزاهة الوطني وغياب تدابير مساءلة فعالة، خاصّة على المستويات العليا في الحكومات، وخلقت بشكل خاص بيئة جعلت "صناعة القرار" أكثر تشابكاً مع "صناعة الريح". فقد نشأت شبكات واسعة من الأفراد والمجموعات التي لها وصول إلى دوائر صنع القرار واستخدمت هذا النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية، مما عزز ممارسات المحسوبية الرأسمالية وأنتج نمطاً متتاماً للإثراء غير المشروع لدى مسؤولين في الدولة. ورغم أنّه يصعب تحديد الكلفة الحقيقية للفساد في هذين البلدين وتأثيره على ممارسة الأعمال، هناك دلائل واضحة على أن الفساد قد شكّل، بصورة جزئية على الأقل، عائقاً أمام المنافسة والإستثمار الأجنبي وساهم تدريجياً في عرقلة وصول المنافع المتحصلة من النمو الإقتصادي خلال العقد الماضي إلى عموم الناس.

2. يؤكّد الإجماع العالمي الحالي، والذي تشكّل على مدى العقود الثلاثة الماضية، أنّ الفساد يؤدي إلى العديد من النتائج السلبية التي تعوّق التنمية وتؤثر سلباً على الناس والحكومات وكيانات الاعمال وحتى على البيئة. وبشكل أكثر دقّة، فيما يتعلّق بكيانات الأعمال، هناك توافق أن الفساد يحوّر الموارد الخاصة عن استخدامها السليم ويشوّه المنافسة العادلة ويضعف بشكل كبير الكفاءة في القطاع الخاص. تشير التقديرات إلى أنّ الفساد يزيد التكلفة الإجمالية لممارسة الأعمال على الصعيد العالمي بنسبة 10% وتصل هذه الزيادة إلى 25% من كلفة عقود الشراء في الدول النامية. وتدلّ مؤشرات أخرى على أنّ نقل الاعمال من بلد ذي مستوى منخفض من الفساد إلى بلد ذي مستوى متوسط أو أعلى يوازي دفع ضريبة بنسبة 20% على أرباح الشركات الأجنبية. وبصرف النظر عن

الإعتبرات الأخرى بما فيها مبادئ المسؤولية الإجتماعية للشركات، فإنّ الأرقام المذكورة ، من بين عدّة أمور أخرى، تدعم قضية تعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود مكافحة الفساد.

3. إلى جانب إيجاد نظم وطنية ومحلية لمكافحة الفساد وتعزيز التفاعل والتشاور السليم بين القطاعين العام والخاص، هناك أيضاً حاجة إلى مبادرات استباقية ووقائية من قبل القطاع الخاص، بما في ذلك وضع برامج الإمتثال الداخلي ومعايير النزاهة القطاعية، ومواثيق النزاهة وأشكال أخرى من مبادرات العمل الجماعي. إضافةً إلى ذلك، فإنّ العولمة الإقتصادية وتعقيدات التجارة والإستثمار الدولية تتطلب تعزيز التعاون الدولي بين الأطراف المعنيين، أكان ذلك من خلال الأدوات القانونية الملزمة او من خلال مبادرات طوعية. في الواقع لقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في هذا المجال لكن الأطراف المعنيين يتفقون على أنّه يمكن بذل جهود إضافية في هذا المجال.

4. تشكّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيز التنفيذ في 2005 وتضمّ حالياً 159 دولة طرف قاعدة صلبة للعمل في هذا المجال. في الدورة الاولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في الأردن عام 2006، أصدر المشاركون ممثلي قطاع الأعمال بياناً أعلنوا فيه أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يمكن أن تصبح الإطار العالمي الذي يمهّد الطريق لفرص متكافئة في سوق العمل. إضافة إلى كونها خارطة طريق لجهود مكافحة الفساد الوطنية، فإنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تولي أهمية كبرى لإشراك القطاع الخاص في هذه الجهود. وهي تنصّ في المادة 12 منها على تدابير الوقاية من الفساد في القطاع الخاص. وتشجّع المادة 13 من الإتفاقية المجموعات غير الحكومية، بما فيها ممثلي قطاع الأعمال، على المشاركة في جهود مكافحة الفساد. كما تجرّم كافة أشكال الممارسات الفاسدة بما في ذلك تلك التي تجري حصرياً في القطاع الخاص وهي على وجه التحديد "الرشوة في القطاع الخاص" (المادة 21) و"اختلاس الأموال في القطاع الخاص" (المادة 22) وتتصّ على عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية في المؤسسات المالية في المادة 14 إضافة لأحكام أخرى.

5. عدا عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هناك أيضاً اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لمكافحة الرشوة التي اعتمدت عام 1997 واستكملت بعدد من الصكوك الأخرى بما فيها توصية التعاون والتنمية الإقتصادية لمكافحة الرشوة لعام 2009 وتوصية التعاون والتنمية الإقتصادية لحسم الضريبة من رشاوى الموظفين العموميين. وتضع هذه الاتفاقية معايير ملزمة قانوناً لتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وتتصّ على مجموعة من التدابير ذات الصلة التي تجعلها فعالة. يوجد بالإضافة الى ذلك، العديد من المبادرات التي من الممكن ان توفر موارد هامة للقيام بأشراك القطاع الخاص في المعركة العالمية ضدّ الفساد. يشمل ذلك مبادرات قام بها كل من "الاتفاق العالمي للأمم المتحدّة" و"غرفة التجارة الدولية" و" مبادرة الشراكة ضدّ الفساد الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي" و"منظمة الشفافية الدولية" وهناك أيضاً مبادرات خاصة بالعالم العربي كبرنامج الإستثمار التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو مبادرة بيرل التي تركّز على دول مجلس التعاون الخليجي.

II. المنهجية

6. تعقد الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بدعم من المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع خبراء إقليمي بعنوان " تطوير مواد تدريبية حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقطاع الخاص في البلدان العربية" في الدوحة، دولة قطر، في 27 آذار/مارس 2012 بالتعاون مع كلية القانون في جامعة قطر. يشارك فيه عمداء كليات قانون مختارة من المنطقة العربية، مسؤولين عن الامتثال في القطاع الخاص وخبراء في القانون ومكافحة الفساد.

7. الهدف العام هو مناقشة حاجات تدريب أشخاص يرغبون بتطوير خبرتهم في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص بما في ذلك تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في المنطقة العربية من منظور التجارة الدولية والإستثمار. يمتد الاجتماع ليوم كامل ويقسم إلى جلسة افتتاحية وثلاث جلسات عمل، حيث من المتوقع ان يتبادل المشاركون وجهات النظر والخبرات حول المواضيع المطروحة، وأن يساهموا في صياغة إطار واضح ومسودة المواد التدريبية ليتم تطويره وتنفيذه لاحقاً من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع عدة شركاء وطنيين وإقليميين ودوليين.

III. جدول الأعمال

الثلاثاء 27 آذار 2012

9.30 الانطلاق من برج وأجنحة الموفنبيك إلى مكان الاجتماع في كلية الحقوق في جامعة قطر

10.00 - 10.30 الجلسة الافتتاحية
الهدف: تمكين المنظمين من عرض الخلفية والأهداف ونتائج الاجتماع المتوقعة

• كلمة الترحيب

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الاقليمي حول مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الدول العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي

• الكلمات الرسمية

الدكتور حسان عكور، عميد كلية الحقوق في جامعة قطر

معالي السيد عبد السلام ابودرار، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، رئيس الهيئة المركزيّة للوقاية من الرشوة، المملكة المغربية

11.30 – 10.30 الجلسة الأولى:

الفساد وقطاع الأعمال في المنطقة العربية: تحليل الحالة

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من مناقشة مظاهر الفساد في العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ وتبادل المعلومات بشأن الجهود والمبادرات ذات الصلة.

• تعريف المشاركين

• مناقشة

يديرها السيد راينر غيغر، خبير مستقل

12.00 – 11.30 استراحة

13.30–12.00 الجلسة الثانية

تعزيز نزاهة قطاع الأعمال من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: القضايا الرئيسية للأعمال والحكومات

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من مناقشة كيف يمكن أن يساهم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تعزيز الأعمال في المنطقة العربية ومن تحديد القضايا الرئيسية التي يجب أن تشجع الحكومات وقطاع الأعمال على العمل عليها.

• عرض

السيد جوناثان أغار، مساعد في دائرة الفساد والإقتصاد في مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• مناقشة

يديرها الدكتور نيكولاس باساس، استاذ محاضر في كلية علم الجريمة والعدالة الجنائية في جامعة نورث إيسترن

15.00 – 13.30 غداء يليه جولة قصيرة في حرم الجامعة

17.00–15.00 الجلسة الثالثة

المواد التدريبية حول مكافحة الفساد في قطاع الأعمال في البلدان العربية: تحديد الإطار

والخطوات المقبلة

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من مناقشة ووضع المسات الأخيرة على مسودة المواد التدريبية التي سيتم تطويرها بشأن مكافحة الفساد في قطاع الأعمال في البلدان العربية

• عرض

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الاقليمي حول مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الدول العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي

• مناقشة

يديرها سعادة القاضي أحمد أورفلي، المستشار القانوني لرئيس الجمهورية، الجمهورية التونسية

الانطلاق من كلية القانون في جامعة قطر الى برج وأجنحة موفنيك

17.00
